الأنباء
الاربعاء 8 يونيو 2011

عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

بلدة إيطالية تطبق قانون حظر النقاب

روما ـ يو.بي.آي: بدأت بلدة إيطالية أمس تطبيق قانون يحظر ارتداء النقاب. ونقلت وكالة «آكي» الإيطالية للأنباء عن مصادر إعلامية انه «تم تطبيق قانون يمنع النقاب في بلدة تابعة لمدينة بادوفا» بشمال البلاد. وأضافت المصادر ان «السلطات الأمنية في بلدة مونتيغروتو تيرمي قامت للمرة الأولى بتطبيق قرار يمنع التجول في المدينة بوجوه مغطاة» مشيرة إلى ان «القرار طبق على عائلة عربية كانت تمضي عطلتها في منتجع سياحي في المدينة». يشار إلى ان فرنسا تطبق حاليا قانون يحظر النقاب في الأماكن العامة وقد أقر البرلمان البلجيكي قانونا مماثلا غير أنه لم يبدأ بتطبيقه بعد كما يحث اليمين المتطرف في هولندا على تبني قانون مماثل.

استطلاعات: أوباما يخسر زخم قتل بن لادن ورومني أكثر الجمهوريين أهلية للرئاسة

واشنطن ـ يو.بي.آي: أظهر استطلاع جديد للرأي ان الزخم الذي حصل عليه الرئيس الأميركي باراك أوباما بعد الإعلان عن قتل زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن آخذ في التبدد فيما شهدت نسبة معارضي كيفية تعاطيه مع الاقتصاد والعجز ارتفاعا كبيرا.

وأجرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية وشبكة «آيه بي سي» استطلاعا كشف عن مزاج الأميركيين المتشائم في ظل ارتفاع أسعار الوقود وقيمة المنازل وأرقام العمالة المخيبة للآمال ما زاد من قلقهم بشأن وتيرة التعافي الاقتصادي.

واتضح من الاستطلاع ان غالبية الأميركيين يقولون ان البلاد تسير على السكة الخطأ وأن 9 من كل 10 أميركيين يعطون نقاطا سلبية للوضع الاقتصادي.

وقال 6 من كل 10 أميركيين ان الاقتصاد لم يبدأ بعد بالتعافي وغالبية الذين قالوا انه بدأ أكدوا ان التعافي ضعيف جدا.

وأظهر الاستطلاع ان 6 من كل 10 أميركيين شاركوا في الاستطلاع يعطون علامات سيئة لأوباما في ما يتعلق بالاقتصاد والعجز وحوالي نصف المستطلعين يعارضون أداءه في هذين المجالين في حين ان ثلثي المستقلين يعارضون كيفية تعامله مع الاقتصاد وللمرة الأولى بلغت نسبة المعارضة القوية لأدائه غالبية بسيطة.

وتبين ان أوباما مازال متقدما بين منافسيه الجمهوريين الستة في الانتخابات الرئاسية لكن المنافسة محتدمة مع حاكم ماساشوستس السابق ميت رومني الذي أعلن ترشحه الأسبوع الماضي.

وأوضح ان كلا من أوباما ورومني حصل على 47٪ في أوساط كل الأميركيين في حين ان الحاكم السابق يتقدم على الرئيس الأميركي بين الناخبين المسجلين وحصل على 49٪ مقابل 46٪ لأوباما.

ولايزال أوباما يحظى بنقاط إيجابية باعتباره قائدا قويا لكن نسبة الـ 55٪ التي حصل عليها تعد علامة منخفضة لرئاسته.

وفي السياق أيضا، أظهر استطلاع للرأي في الولايات المتحدة أن حوالي نصف الناخبين المحتملين يعتبرون أن حاكم ولاية ماساشوستس السابق ميت رومني المرشح الجمهوري الوحيد المؤهل للوصول إلى سدة الرئاسة.

وأظهر الاستطلاع الذي أجراه معهد «راسموسين» ونشر أمس الأول أن 49٪ من الناخبين المحتملين قالوا إن رومني مؤهل للرئاسة وقال 25٪ إنه غير مؤهل و25٪ وقالوا إنهم غير متأكدين.

وقال 23٪ إن حاكمة ولاية ألاسكا السابقة المرشحة السابقة لمنصب نائب الرئيس سارة بايلين مؤهلة للرئاسة فيما قال 63٪ منهم إنها غير مؤهلة على الرغم أنها لم تعلن عزمها الترشح رسميا.

وقال 27٪ من الناخبين المحتملين إن حاكم مينيسوتا السابق تيم باولنتي والنائب عن تكساس رون بول مؤهلان للرئاسة فيما قال 26٪ إن رئيس مجلس النواب السابق نويت غينغريتش مؤهل للرئاسة.

في سياق آخر، رحب الرئيس الأميركي بالمستشارة الألمانية انجيلا ميركل في مستهل زيارتها لواشنطن مساء أمس الأول بدعوتها لتناول العشاء بأحد المطاعم الفاخرة في منطقة جورج تاون الراقية.

أوباما وميركل يصافحان الحشود لدى وصولهما لعقد اجتماعهما الرسمي في البيت الأبيض (أ.ب)

«الشورى السعودي» يوصي بالسماح بتصويت المرأة في الانتخابات البلدية مستقبلاً

جدة ـ أ.ف.ب: اقر مجلس الشورى السعودي توصية باتخاذ كافة التدابير اللازمة لإشراك المرأة «وفقا لضوابط الشريعة» كناخب في انتخابات المجالس البلدية مستقبلا وليست تلك التي ستجري العام الحالي، بحسب مصادر في المجلس أمس.

وقال احد أعضاء المجلس لوكالة فرانس برس رافضا ذكر اسمه ان مجلس الشورى اقر مساء أمس الأول «مشاركة المرأة كناخبة فقط ولكن في الانتخابات البلدية المقبلة بسبب انتهاء عملية التسجيل لهذه الدورة» التي ستجري في سبتمبر المقبل. ويأتي قرار المجلس بعد 18 يوما من إغلاق باب التسجيل في قيود الناخبين، لكن من الممكن إعادة فتح باب التسجيل خصوصا في ضوء السماح للشبان الذين سيبلغون 21 عاما وتم منحهم مهلة اسبوع إضافي للتسجيل في قوائم الناخبين. من جهته، ذكر عبدالرحمن العناد عضو مجلس الشورى على صفحته في موقع تويتر «نجح قرار إشراك المرأة كناخبة في المجالس البلدية بمجلس الشورى».

وأضاف أن «المجلس يتخذ قرارات ترفع للملك وله إقرارها او إحالتها الى مجلس الوزراء او الجهة المعنية». وتابع العناد ان المجلس «وافق على هذه التوصية بغالبية 81 صوتا». يشار الى ان عدد اعضاء المجلس يبلغ 150 شخصا يعينهم الملك. وتشهد السعودية في 22 سبتمبر المقبل انتخابات بلدية هي الثانية في تاريخ المملكة.

وفي مايو 2009، مددت الحكومة لعامين ولاية المجالس البلدية مع انتهائها في نهاية العام المذكور.

وكانت المملكة نظمت العام 2005 اول انتخابات بلدية لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية وعددها 178 في كل أنحاء البلاد، علما ان السلطات تعين النصف الآخر.

الإنتربول: القاعدة لاتزال أكبر خطر عالمي

سنغافورة ـ رويترز: قال الأمين العام لمنظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) أمس إن تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به لاتزال تمثل أكبر تهديد أمني في العالم رغم مقتل أسامة بن لادن زعيم التنظيم. وقال رونالد نوبل الأمين العام لمنظمة الإنتربول للصحافيين على هامش اجتماع في سنغافورة عن الطيران إن خطوط الطيران وأشكال النقل الأخرى هي الأكثر عرضة للخطر إذ يستخدم الإرهابيون جوازات سفر مزورة للتنقل بأمان في المناطق محط الاهتمام الخاص. وأضاف «حتى قبل الإمساك بابن لادن وقتله كان الخطر الأكبر لا يتمثل في القاعدة وحسب بل وفي الجماعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة حول العالم. وأعتقد أن هذا لايزال الخطر الأكبر الآن كما كان قبل موته. «لاتزال خطوط الطيران وصناعة النقل الجوي هدفا رئيسيا للإرهابيين لكننا رأينا من خلال المعلومات المستخلصة وغيرها أنهم يركزون كثيرا أيضا على النقل الجماهيري. غير أن خطوط الطيران تظل هدفا خاصا». وأضاف أن من دواعي القلق بشكل كبير استخدام جوازات سفر مسروقة أو مفقودة وعدم قيام دول كثيرة بمضاهاة جوازات الركاب بقاعدة معلومات الوثائق المفقودة. ومضى قائلا «هناك واحد من كل اثنين على رحلات الطيران الدولية لا يمر عبر أجهزة الفحص. وهذا يعني عدم خضوع نصف مليار شخص تقريبا للفحص كل عام». وقال «نحن نعلم أنه إذا تمكن الإرهابيون من التنقل من بلد لآخر دون كشفهم فإن ذلك يمثل خطرا على كل البلدان وهذا من وجهة نظر الإنتربول الخطر الأول الذي يؤثر على كل الدول في مختلف أنحاء العالم».

لندن تقرّ بهدر ملايين الدولارات على مكافحة الإرهاب وتخطط لإغلاق المواقع المتطرفة على الشبكة

لندن ـ كونا: أقرت الحكومة البريطانية أمس بهدر ملايين الجنيهات على مشاريع سياسية لمحاربة التطرف والإرهاب عبر البحار فشلت في تحقيق هدفها وهو تعزيز أمن واستقرار بريطانيا.

وقالت صحيفة (التايمز) البريطانية في تقرير ان وثيقة حكومية كشفت عن منح وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي نحو 63 مليون جنيه من الميزانية السنوية المخصصة لسياسة محاربة الإرهاب الى جماعات تروج لمعتقدات متشددة وآراء متطرفة.

وذكرت الوثيقة ان الوزيرة ماي تعهدت بإنفاق المزيد من الأموال لتحديد التهديدات في السجون والجامعات ومراكز الخدمات الصحية في ظل تحديد استراتيجية الحكومة المتعلقة بمحاربة الإرهاب التي انطلقت في عام 2007 الماضي بهدف وقف الإرهاب المحلي المتزايد الذي يهدد الأمن الوطني.

وأكدت الوثيقة تعهد الحكومة بعدم منح اي مبالغ مالية «لمنظمات ذات آراء وعقائد متطرفة او تدعم نشاطات متعلقة بالإرهاب بأي شكل من الأشكال» مبينة ان سياسة الانفاق تفتقر الى الدقة اذ «يمكن تمويل جماعات متطرفة من سياسة محاربة الإرهاب دون علمنا».

وأكدت استراتيجية الحكومة الجديدة أهمية التركيز على شبكة الانترنت بسبب مخاوف الحكومة من الإرهاب الالكتروني ما أدى الى إصدار «قائمة الحظر الوطنية» على مواقع الكترونية غير قانونية وعنيفة.

وأوضحت ان الهدف من الاستراتيجية منع الحواسيب في المدارس والمكتبات والكليات والجامعات من دخول المواقع غير القانونية عبر شبكة الانترنت لافتة الى انتقاد الوزيرة ماي الجامعات بتهاونها مع التطرف الإسلامي.

وقالت وزيرة الداخلية البريطانية «نريد ضمان عدم دخول مستخدمي شبكة الانترنت في المدارس والمكتبات والكليات والجامعات على مواد غير قانونية». وشددت الوثيقة على عدم وجود «آلية تصفية» في الإدارات الحكومية والوكالات والمنظمات القانونية وعدم امكانية تحديد وضع أي «آلية تصفية» فاعلة في المدارس والمكتبات العامة لافتة الى العمل مع واشنطن والاتحاد الأوروبي على مواجهة التطرف الالكتروني.

وأكدت ان «الولايات المتحدة هي اكبر مزود للخدمات الالكترونية في العالم ما حدا بالمتطرفين الى توفير عدد ضخم من المواد على الشبكات الالكترونية في الولايات المتحدة».

وأوضحت الوثيقة ان «الشبكة الالكترونية ادت الى تسهيل المنظمات الإرهابية ومؤيديها ومنحهم امكانية تجنيد الأفراد في هذا البلد وفي الخارج ومكنت مجموعة واسعة من المنظمات والأفراد من الوصول الى جمهور أوسع نطاقا وأكثر دينامية عبر الرسائل والسرد فضلا عن التشجيع على التفاعل».

وأشارت الى سعي الخدمات الأمنية الى وقف العمليات الإرهابية الالكترونية ومنعها ومتابعتها.

وأكدت الوثيقة تحديد الحكومة 40 جامعة انجليزية قد تتعرض لخطر على وجه الخصوص او اعتداء في الحرم الجامعي معربة عن المخاوف من مجتمعات الطلبة الفيدرالية الاسلامية لاستعدادهم للتطرف.

من جهة اخرى شددت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي لصحيفة «تيليغراف» البريطانية على «اهمية الحاجة الى تحديد المنظمات المتطرفة او المنظمات التي تدعم التطرف والمتحدثين ذوي الآراء المتطرفة».

وذكرت ان التقرير تضمن 25 إدارة تتعرض لـ «تطرف اسلامي» ومنها مناطق في العاصمة البريطانية لندن وبرمنغهام وليدز وبرادفورد ومانشستر لافتة الى وقف تمويل 20 منظمة تم تمويلها خلال السنوات الثلاث الماضية لارتباطها بالتطرف.

واستعرضت الوزيرة ماي في نوفمبر الماضي الاستراتيجية الجديدة لمكافحة التطرف اذ ان الاستراتيجية لم تحقق الهدف المطلوب.

وأوضحت ان الحكومة تبنت برنامجا بميزانية تصل الى 63 مليون جنيه بعد تفجيرات السابع من يوليو بهدف تشجيع المتطرفين الإسلاميين على دعم المجموعات الإسلامية الأخرى لاختيار خيار آخر غير التطرف الا ان هذه الاستراتيجية واجهت انتقادا من المسلمين بسبب خوفهم من التجسس عليهم.

وقالت صحيفة التايمز إن وزيرة الداخلية تريزا ماي ستمنع بموجب الخطط أجهزة الكمبيوتر في المكتبات العامة والمدارس والكليات والجامعات البريطانية من الوصول إلى المواد غير المشروعة على الإنترنت.

وأضافت أن الحكومة الائتلافية البريطانية اعتبرت الإنترنت مفتاح منع التطرف بعد قيامها بتنقيح الإستراتيجية المعروفة باسم «منع» التي أطلقتها حكومة حزب العمال السابقة عام 2007 لوقف نمو الإرهاب الداخلي.

أحزاب المعارضة الأردنية ترفض قانون الانتخابات المقترح

عمان ـ يو.بي.آي: رفضت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية أمس مشروع قانون الانتخابات الصادر عن لجنة الحوار الوطني ووصفته بالمقلق والمخيب للآمال.

وقالت اللجنة التي تضم في عضويتها سبعة أحزاب في تصريح صحافي «هنالك إجماع شعبي على ضرورة تغيير نظام الصوت الواحد نظرا للإضرار الانقسامية البالغة التي احدثها على مستوى الوطن» مؤكدة موقفها من التمثيل النسبي والاقتراح الذي قدمته لجنة التنسيق بهذا الخصوص.

وكانت لجنة الحوار الوطني أعلنت السبت الماضي عن مقترحات لتطوير قانون الانتخابات تلغي النظام الانتخابي القائم على مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد المعتمد في الانتخابات النيابية منذ العام 1993 واقترحت بدلا عنه نظاما يقوم على مبدأ النظام المختلط بين التمثيل النسبي على مستوى المحافظة ومستوى الوطن. وشكلت لجنة الحوار الوطني في مارس الماضي على اثر اندلاع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق اصلاحات سياسية. واعتبرت احزاب المعارضة في بيانها أن المشروع المقدم يعيد إنتاج قانون العام 1989 بصورة اكثر غموضا نظرا للتداخل بين قائمتي الوطن والمحافظة حيث «كان المؤمل ان تشكل مخرجات لجنة الحوار الوطني بخصوص قانون الانتخابات النيابية حصيلة ايجابية واضحة لتطلعات الشعب الأردني وقواه الحية في إصدار مشروع قانون واضح ومتقدم ينظم الحياة السياسية في البلاد على أسس ديموقراطية وتمثيلية واسعة ويستجيب لمتطلبات الإصلاح السياسي في البلاد».

في المقابل رحبت «التنسيقية» بمشروع قانون الأحزاب السياسية الصادر عن لجنة الحوار معتبرة إياه خطوة متقدمة على ما سبقه «بعد انتزاع كثير من المواد المقيدة لحرية حركة الأحزاب».

وأعربت اللجنة عن املها في ان يجد قانون الأحزاب انعكاسا جادا وعمليا له في قانون الانتخابات النيابية من حيث الإقرار الفعلي بالتعددية السياسية والحزبية.

من جهته، قال رئيس مجلس الاعيان الأردني ورئيس لجنة الحوار الوطني طاهر المصري ان النتائج التي أعلنت عنها لجنة الحوار مطلع الاسبوع الحالي بشأن الإصلاح السياسي جاءت بالتوافق بين جميع أعضاء اللجنة على الرغم من الاختلافات الكبيرة في الآراء التي رافقت عمل اللجنة طوال سبعة أسابيع.

الأسلحة النووية لاتزال تشكل خطراً على العالم وأميركا مازالت تتصدر الإنفاق العسكري

ستوكهولم ـ أ.ف.ب ـ د.ب.أ: حذّر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في تقريره السنوي الصادر أمس من ان خطر الأسلحة النووية مازال يهدد العالم موضحا ان التخفيضات المعلنة لهذا النوع من الأسلحة عوض عنها تحديثها وتنويع الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.

وذكر تقرير المعهد انه من أصل ما يزيد على 20500 رأس نووية تملكها ثماني دول هي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين والهند وباكستان وإسرائيل، فان «ما يزيد على خمسة آلاف سلاح نووي نشرت وهي جاهزة للاستخدام، وألفان منها تبقى في حال تأهب متقدمة للعمليات».

كما لفت المعهد الى ان الدول الخمس المعترف بها رسميا على انها قوى نووية والموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968 وهي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين «اما تنشر أنظمة أسلحة نووية جديدة، أو أعلنت نيتها في القيام بذلك».

وقال مساعد مدير المعهد دانيال نورد لـ «فرانس برس» ان «الدول النووية تعمل على تحديث ترسانتها من الأسلحة النووية وتستثمر فيها. وبالتالي يبدو من غير المرجح أن تتم عملية نزع سلاح نووي فعلية في مستقبل منظور» رغم معاهدة ستارت الأميركية الروسية لخفض الترسانة النووية للبلدين.

ورأى التقرير ان اتفاقات ستارت الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير لن تقود على ما يبدو الى «مفاوضات على المدى القريب حول تخفيضات جديدة للقوى النووية الروسية والأميركية».

وبحسب تقديرات المعهد، فان عدد الرؤوس النووية في يناير 2011 بلغ 11 ألف رأس لدى روسيا بينها 2427 منشورة، و8500 لدى الولايات المتحدة بينها 2150 منشورة.

وأعلنت الديبلوماسية الاميركية في مطلع يونيو ان واشنطن تملك 1800 رأس نووية منشورة وموسكو 1537 رأسا.

وتنص معاهدة ستارت على تخفيض الحد الأقصى للرؤوس النووية المنشورة الى 1550 رأسا لكل من البلدين، مقابل 2200 رأس حاليا، ما يشكل بنظر المعهد «تخفيضات متواضعة».

كما لفت التقرير الى ان الهند وباكستان اللتين تعتبران مع إسرائيل قوى نووية بحكم الأمر الواقع ولم توقعا على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، تواصلان انتاج الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.

كما يعمل البلدان المتخاصمان على «زيادة قدراتهما على انتاج المواد الانشطارية للاستخدام العسكري». وقال نورد «انه المكان الوحيد في العالم الذي يجري فيه سباق حقيقي على السلاح النووي».

وحذر من ان ما يزيد الوضع خطورة ان باكستان تنشط فيها «اطراف غير حكومية».

وتساءل التقرير «ما الذي سيحصل ان فقدت باكستان السيطرة على قسم من ترسانتها النووية» في إشارة الى مخاطر الإرهاب الدولي.

وأخيرا ذكر المعهد انه «من المعروف ان كوريا الشمالية انتجت ما يكفي من البلوتونيوم لصنع عدد ضئيل من الرؤوس النووية» غير انه لا يمكن التثبت مما اذا كانت تملك فعليا أسلحة نووية.

ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام معهد دولي مستقل تموله الدولة السويدية بمستوى 50٪ ومقره في ستوكهولم وهو متخصص في النزاعات والأسلحة ومراقبتها ونزعها.

من جهة أخرى، أعلن معهد ستوكهولم أن الولايات المتحدة لاتزال تتصدر قائمة دول العالم من حيث الإنفاق العسكري خلال عام 2010، حيث انها تنفق أكثر من ست مرات ما تنفقه الصين التي تحتل المرتبة الثانية.

وأوضح المعهد أن الإنفاق العسكري العالمي خلال العام الماضي بلغ في الإجمالي 1,6 تريليون دولار أميركي بزيادة 1,3٪ مقارنة بعام 2009.

ووفقا لتقديرات المعهد، فإن الإنفاق العسكري الأميركي خلال عام 2010 بلغ 43٪ من الإنفاق العالمي، بقيمة 698 مليار دولار.

وذكر المعهد أن نسبة إنفاق الصين قدرت بنحو 7٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي بقيمة بلغت نحو 112 مليار دولار في حين بلغت نسبة إنفاق فرنسا وبريطانيا وروسيا تقريبا نحو 4٪ من الإنفاق العالمي. وكانت اليابان وألمانيا والسعودية والهند وإيطاليا أيضا من بين أكبر عشر دول من حيث الإنفاق العسكري عالميا.

وكان المعهد أعلن في وقت سابق أن الولايات المتحدة وروسيا تهيمنان معا على نحو نصف مبيعات الأسلحة في العالم ما بين عامي 2006 و2010.

ووفقا لقاعدة البيانات العسكرية للمعهد فإن الولايات المتحدة استحوذت على نسبة 30٪ من صادرات الأسلحة على مستوى العالم خلال هذه الفترة، حيث أبرمت صفقات بيع أسلحة لنحو 75 دولة. وكانت كوريا الجنوبية وأستراليا والإمارات العربية المتحدة أكبر ثلاث دول مستوردة للأسلحة الأميركية.

وبلغت نسبة مبيعات روسيا من الأسلحة 23٪، وكانت المورد الرئيسي للهند والصين، وهما أكبر دولتين على مستوى العالم من حيث استيراد الأسلحة بين عامي 2006 و2010.

وسجل إجمالي مبيعات الأسلحة لأكبر 100 شركة على مستوى العالم في هذا المجال ما يقدر بـ 400 مليار دولار خلال عام 2009.

وكانت لوكهيد مارتن ومقرها الولايات المتحدة هي أكبر شركة لبيع أسلحة في العالم، تليها «بي ايه إي سيستمز» البريطانية. ومن بين الشركات الـ 100 الأكبر هناك 45 شركة أميركية، و33 في غرب أوروبا، بينما ذهبت معظم النسبة الباقية إلى شركات في روسيا واليابان وإسرائيل والهند وكوريا الجنوبية. ولم تشمل هذه التقديرات العملاق الآسيوي الصين.

وأوضح المعهد في تقريره السنوي أنه كان هناك 15 صراعا كبيرا مسلحا في 2010، مقابل 13 في 2009.

وسجل المعهد وجود 52 عملية لقوات حفظ السلام في أنحاء العالم خلال 2010، وهو أقل عدد لمثل هذه العمليات منذ عام 2002. وأشار إلى أن العسكريين يشكلون تقريبا تسعة لكل عشرة من الموظفين العاملين في مهمات حفظ السلام والبالغ عددهم 260 ألف موظف.